السياسة النفطية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣: رؤية مستقبلية

م.د. عامر سامي منير
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
ameer.sami54@yahoo.com

المستخلص:

ان مشكلة ادارة رسم السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003 عانت من معوقات كثيرة لعل أبرزها تدمير البنى التحتية للقطاع النفطي نتيجة الظروف التي مر بها العراق طيلة العقود الثلاثة الماضية لذا حاول القائمين على وضع السياسة النفطية بالاستعانة بالشركات الاجنبية عن طريق جولات التراخيص في محاولة لاعادة تأهيل. الحقول النفطية وتطوير استثمارها وقد اثارت هذه الجولات جدلاً واسعاً فالبعض اعتبرها رهن للحقول بيد الشركات الاجنبية والبعض الاخر ايد العمل بها للحاجة الملحة لتطوير القدرات الانتاجية والتصديرية للعراق من اجل الحصول على العوائد المالية التي يحتاجها لاعادة بناء اقتصاده المدمر ومن هذا المنطلق ركز البحث على بيان واقع السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003 ومن ثم محاولة تقديم رؤية مستقبلية لسياسة نفطية فاعلة هدفها الموازنه بين حاجة العراق للموارد النفطيه لاعادة بناء اقتصاده المدمر من جهة والحفاظ قدر الامكان على ثروته النفطيه وعقلنة عمليات الانتاج والتصدير للحفاظ على حقوق الاجيال القادمه من جهه اخرى.

الكلمات المفتاحية: سياسة نفطية، رؤية مستقبلية.

Oil Policy in Iraq after 2003: a future vision

Lecturer Dr. Amer Sami Muneer
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The problem of the management of oil policy in Iraq after 2003 suffered many obstacles, perhaps the most prominent destruction of the infrastructure of the oil sector as a result of the circumstances experienced by Iraq over the past three decades so tried to set the policy of oil by using foreign companies through licensing rounds in an attempt For rehabilitation. and some of them supported the work by the licenses for the urgent need to develop the productive and export capacities of the sweat in order to obtain the financial returns that Iraq needs to rebuild its destroyed economy. In this regard, the research focused on the statement The reality of oil policy in Iraq after 2003 and then try to estimate the vision of a future oil policy is effective balancing between the need for Iraq's oil resources to rebuild the economy devastated from the side and to maintain as much as possible on his oil wealth and rationality p Lei production and export to preserve the rights of future generations on the other.

Keywords: Oil policy, Future vision.

المقدمة

تؤكد معظم الدراسات الاستكشافية ان العراق يمتلك ثالث احتياطي نفطي عالمي مؤكد مما يجعله محط انظار الدول الكبرى، وأصبح مورده النفطي مغريا لتلك الدول لاسيما في ظل تزايد الطلب العالمي على هذا المورد لذا فأن الهيمنة على النفط العراقي لم تكن وليدة الظروف الحالية بل تعود بدايتها مع اكتشاف النفط في العراق في عشرينات القرن الماضي.

لقد شهد القطاع النفطي في بداية التسعينات ظروفا صعبة جداً بعد توقف عمليات الاستخراج والتصدير نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد غزوه للكويت مما ادى إلى تقادم منظومات الصناعة النفطية (الاستخراجية والتصديرية) فضلاً عن هجرة الكفاءات الفنية النفطية العراقية ثم تعرضت تلك الصناعة ونتيجة للظروف الامنية والسياسية التي اعقبت عام 2003 الى تدمير في بنيتها التحتية لذا باتت الحاجة ملحة إلى امكانيات فنية ومالية عالية واعادة تأهيل كل ماله علاقة بالصناعة النفطية من حقول ومنشآت ومن خلال الاستعانة بالشركات الأجنبية.

امام هذه التحديات برزت مشكلة ادارة السياسة النفطية إذا اختلفت الرؤى حول عملية الاستعانة بالشركات الاجنبية بين الشراكة بالإنتاج وبين التراخيص النفطية. وقد اختارت وزارة النفط العمل بجولات التراخيص النفطيه لغرض اعادة تأهيل الحقول النفطية وتطوير استثمارها مما اثار جدلاً واسعاً حول مدى فاعلية جولات الترخيص النفطيه في رسم سياسة نفطية فاعله تحافظ على الثروه النفطيه وفي نفس الوقت الحصول على الموارد الماليه لدعم موازنة الحكومة.

١. **مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في وجود معوقات تواجه تطوير القطاع النفطي في العراق وكيفية اختيار سياسة نفطية تلائم ظروف العراق الحالية.
٢. **أهمية البحث:** تبرز أهمية البحث في عرض دور القطاع النفطي كمورد رئيس في رفد الموازنة العامة بالايرادات اللازمة لتغطية الانفاق العام، ومن ثم تقديم رؤية مستقبلية لسياسة نفطية واقتراح آليات لعملها بعد استعراض الخيارات المطروحة امام هذه السياسة.
٣. **هدف البحث:**

❖ يهدف البحث إلى بيان السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003.
❖ بيان رؤية لسياسة نفطية مستقبلية في ظل الواقع الذي يعيشه العراق.

٤. **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود تخبط في السياسية النفطية في العراق بعد عام 2003 لذا ينبغي رسم سياسة نفطية فاعلة جديدة تراعي مصلحة العراق في المقام الاول وتحافظ على ثروته من النفط.
٥. **منهجية البحث:** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
٦. **هيكلية البحث:** قسم البحث إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الاول: الواقع النفطي الحالي في العراق.
المبحث الثاني: واقع السياسية النفطية في العراق ما بعد عام 2003.
المبحث الثالث: رؤية مستقبلية للسياسة النفطية في العراق.

المبحث الأول: الواقع النفطي الحالي في العراق

أولاً. نبذة مختصرة عن الوضع النفطي الحالي: يمتلك العراق احتياطيات نفطية كبيرة جداً اكدتها المسوحات التي تم اجرائها عام 2011 اذ ارتفعت من 115 مليار برميل حسب احصائيات عام 1996 بما يمثل 11% (الزبيدي وآخرون، ٢٠٠٧: ١٧٣) من احتياطيات النفط العالمي المؤكدة، وكانت مساهمة العراق في الانتاج العالمي للنفط ما يعادل 3% قبل عام 2003 الى 143 مليار برميل نفط ويكمن المقدار الاكبر في جنوب البلاد مما يضع العراق في المرتبة الثانية عالمياً من حيث الاحتياطيات المؤكدة (الراوي، ٢٠١٦: ١٣)، اما الاحتياطيات غير المؤكدة فقد تفاوتت التقديرات حولها اذ تشير بعض التقارير الى ان اراضي العراق تضم نحو 400 مليار برميل غير مؤكدة (الراوي، ٢٠١٦: ١٤)، فضلاً عن ذلك وجود حقل (عكاز) في المنطقة الغربية والذي يضاهي اكبر الحقول العملاقة في العالم ، وإذا كان عمر النفط في المملكة العربية السعودية اكبر منتجي اوبك 88 سنة والكويت 132 سنة فأن عمر النفط العراقي يتخطى حاجز 250 سنة بالمعدل المتوسط للإنتاج الذي يمكن ان يتراوح ما بين 3-5 ملايين (الزبيدي وآخرون، ٢٠٠٧: ١٤٣).

وتحوي اراضي العراق نحو 360-280 مليار برميل غير مكتشفة وان الاحتياطي الجيولوجي هو 310,5 مليار برميل.

وعند الاطلاع على امكانات النفط العراقي نلاحظ انه ومنذ بدء انتاج النفط في العراق لم يتم حفر غير 2300 بئر في عموم العراق مقارنة بنحو مليون بئر في ولاية تكساس وحدها في حين نجد أن (عكاز) في المنطقة الغربية يمكن ان يغطي حاجة الولايات المتحدة من النفط لمدة 25 سنة (الحلفي، ٢٠٠٨: ١٨) من انتاجه وحده فضلاً عن ذلك فأن هناك الكثر من حقول المنطقة الجنوبية لم تطلها عمليات الاستكشاف (حقولاً بكراً) بعد استثناء الحقول المعروفة حالياً وهي حقول غرب القرنة وحقول مجنون والرميلة (ياسر، ٢٠٠٣: ١٩).

تعد كلفة انتاج النفط في العراق هي الاوطأ في العالم بسبب وجود الحقول بالقرب من السواحل التي تتميز بتكوين جيولوجي بسيط اذ لا تزيد كلفة انتاج البرميل الواحد من الحقول العراقية عن 2 دولار (الراوي، ٢٠١٦: ٧٦) وهي الكلف الاقل في العالم، بينما تصل تكلفة استخراج البرميل الواحد في بحر الشمال الى ما بين 16-12 دولاراً وتصل في حقول تكساس والحقول الكندية الى 20 دولاراً (الزبيدي وآخرون، ٢٠٠٧: ١٤٣)، لذا فان انخفاض سعر البرميل إلى اقل من 20 دولار للبرميل تصبح الحقول المذكورة غير ذات جدوى اقتصادية في حين تبقى الحقول العراقية مربحة بشكل كبير مقارنة بانخفاض اسعار النفط العالمية.

إن العائدات الهائلة المقدرة للنفط العراقي تجذب الشركات الاستثمارية اذ يمكن ان نتوقع العائدات الاقتصادية من خلال حساب سعر البرميل على اساس 25 دولار كمعدل وبافتراض ان العراق يحتوي ما يقرب من 400 مليار برميل من النفط المؤكد وغير المؤكد على الاقل، فهذا يعني تحقيق ما يقارب 3.125 ترليون دولار، وبافتراض ان تكلفة انتاج البرميل الواحد هي 1.5 دولار يصبح الربح الاجمالي 2.937 ترليون دولار وبافتراض تقاسم الارباح بين الحكومة والشركات الاستثمارية خلال العقد ولنفترض 50 عاماً ، تصبح مكاسب الشركة في العام ما يعادل (29) مليار دولار (خليل حماد انترنت)، وهي عائدات كبيرة جداً.

لابد من الاشارة الى اهمية الغاز الطبيعي المصاحب للنفط إذ أن معدلات نمو احتياطاته تفوق مثيلاتها الخاصة باستهلاكه، وفي ضوء الاحتمالات المستقبلية التي تؤكد ارتفاع الاستهلاك

العالمي من الغاز الطبيعي مما يؤدي الى استمرار المكاسب التي يحققها الغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي (الزبيدي وآخرون، ٢٠٠٧: ١٥٥). ويتوافر لدى العراق احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي يمكن ان تستغل حاضراً ومستقبلاً، لكن الاستثمارات في هذا المورد لا زالت تعاني من قصور كبير، اذ تبين الارقام الرسمية لوزارة النفط ان احتياطات الغاز هي 3170 مليار متر مكعب كاحتياطي مثبت و4350 مليار متر مكعب كاحتياطي محتمل علماً ان 70% من ذلك الاحتياطي هو غاز مصاحب لعمليات انتاج النفط الخام، اما الباقي فيمثل الاحتياطي من الغاز الحر الذي يمكن انتاجه من حقول غازية وقد تعرضت اغلب منشآت كبس وتصنيع وخزن وتصدير الغاز إلى اضرار كبيرة لم يتم اصلاحها لحد الآن (الراوي، ٢٠١٦: ١٧).

ثانياً. المشكلات التي تواجه قطاع النفط في العراق: كان العراق يحتل ثاني مركز للأوبك طوال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وبلغت ذروة انتاجه للنفط عام 1979 عندما بلغ 3.7 مليون برميل / يومياً ، ثم بدأ سقف الانتاج بالتراجع بعد الحرب العراقية الايرانية مباشرة اذ وصل الى 1.2 في العام 1984 لكنه تصاعد مرة اخرى ليصل في العام 1988 (2.6) مليون ب.ي (الأمين العام، ١٩٨٨: ٨١)، ثم تدهور الانتاج النفطي بعد احتلال الكويت عام 1990 ودمرت البنية التحتية للاقتصاد العراقي بجميع قطاعاته ومنها القطاع النفطي بعد نشوب الحرب مع قوات التحالف عام 1991.

ثم كانت الكارثة الكبرى بعد عام 2003 اذ اجهزت الحرب الثالثة (احتلال العراق) على ما تبقى من ركائز للقطاع النفطي وقد بلغ الانتاج عام 2003 (1.3) مليون ب.ي، وفي عام 2005 (1.7) مليون ب.ي، تبلغ حصة نفط الجنوب منه نحو 75% (الزبيدي وآخرون، ٢٠٠٧: ١٥٧) وكما موضح في الجدول الآتي:

الجدول (١): انتاج النفط العراقي (مليون ب.ي)

2005	2003	2002	2001	1993	1988	1986	1984	1979
1.7	1.3	1.7	2.3	2.5	2.6	1.6	1.2	3.7

المصدر: تقرير الامين العام السنوي الخامس عشر 1988، اوابك الكويت:

OPEC Bulletin, 11-12/2005

وسنحاول بيان جملة من التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع النفط في العراق والتي تحد او تعترض قدرته على الانتاج والتطوير:

١. العمل بأساليب تقليدية لتطوير الانتاج والحقول بسبب تخلف اساليب وطرق العمليات النفطية مما يضعف قدرتها التنافسية امام الشركات الاجنبية المماثلة لدول الجوار.
٢. عدم تطابق الرؤى بين وزارة النفط وشركة نفط الجنوب بالذات والتي تعد شركة نفط كبرى وتضم أكثر من 20 ألف موظف بين فني واداري اذ على الشركة ان تلبي طلب الوزارة بالإنتاج بأقصى طاقتها باعتبارها جهة تنفيذية في حين تهدف الشركة أن يكون لها صلاحيات جوهرية في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستكشاف والتعاقد مع الشركات الاجنبية المماثلة، فالمركزية المفرطة تحد من عمل الشركة (الحلفي، ٢٠٠٨: ١١٣).
٣. تردي البنية التحتية لصناعة النفط خاصة تآكل انابيب نقل النفط الخام والمشتقات النفطية وتراجع عمليات الصيانة للخزانات النفطية وقدرتها وتخلف تقنيات محطات الانتاج والضخ لعدم كفاءتها وتدني نوعيتها.

٤. معضلة او كارثة الفساد الاداري في المؤسسات الحكومية والتي تؤدي دوراً مدمراً للشفافية المطلوبة في العوائد النفطية الحقيقية للنفط العراقي وللمبالغ الموجودة في صندوق اعمار العراق مما ادى الى تردد الكثير من جهات التمويل في منح قروض للعراق لتطوير صناعته النفطية بل حتى تقديم استثمارات مباشرة من شركات النفط العالمية غير الامريكية بسبب غياب الشفافية المالية للعراق وتردي الوضع الامني، كما ادى الفساد المستشري في المنشآت النفطية الى كبح أي جهد حكومي لتغطية الطلب المحلي على المشتقات النفطية الاساسية مما اجبر الحكومة على استيراد البنزين من دول الجوار بعد ان كان متوفر بشكل مستمر قبل عام 2003 مما ينعكس سلبياً على موازنة الحكومة (الحلفي، ٢٠٠٧: ١٥٧).

٥. عمليات تهريب النفط عبر المنافذ الجنوبية اذ يعتمد المهربون طرائق عديدة تتمثل بثقب انبوب نقل النفط والحصول على كميات كبيرة يتم تحميلها في زوارق صغيرة إذ توجد مراسي غير قانونية في شط العرب وهناك أيضاً نقطة ساخنة لتهريب النفط عبر الحدود العراقية الاردنية وتستغل مافيات التهريب كثافة المرور عبر الحدود مع تركيا للقيام بعمليات تهريب واسعة النطاق للنفط ومشتقاته إلى تركيا (الزبيدي واخرون، ٢٠٠٧: ٦١).

٦. ان العزل الذي اصاب القطاع النفطي في العراق عن العالم الخارجي قبل عام 2003 قد ادى إلى ابعاد الكوادر النفطية للتدريب واكتساب الخبرة في التقنيات النفطية الحديثة مما انعكس سلباً على كفاءة العاملين تقنياً وإدارياً.

٧. وجود البطالة المقنعة في بعض الوحات الادراية مقابل نقص واضح في الكوادر الفنية الوسطى في الوحدات الفنية مما يضاعف من مصروفات المؤسسات النفطية ويعيق تطورها الادراي.

المبحث الثاني: واقع السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003

عانت الصناعات الاستخراجية في العراق خلال العقود السابقة من تدهور كبير جداً جراء الحروب والحصار الاقتصادي مما أسهم بشكل كبير في تدمير البنى التحتية، مما جعل العراق في حاجة كبيرة لإيرادات كبيرة للنهوض بواقع الصناعات الاستخراجية، وهذا ما دفع الحكومات العراقية التي تعاقبت على ادارة البلد بعد عام 2003 الى محاولة جذب الاستثمارات لذلك القطاع للحصول على التكنولوجيا الحديثة.

وستناول في هذا المبحث السياسات التي اتبعت في قطاع الصناعة الاستخراجية للوقوف على ايجابيات وسلبيات هذه السياسات.

اولاً. سياسية الاستثمار في النفط والغاز بعد عام 2003: حاولت وزارة النفط خلال الاعوام الثلاثة بين عامي 2003 و2006 تطوير قطاع الصناعات الاستخراجية من خلال الجهود الوطنية ولكنها لم تتمكن من تطوير الحقول او زيادة الانتاج بشكل يتناسب مع الاحتياطي الكبير من النفط والغاز في العراق من جانب، ومن جانب اخر احتياج البلد لإيرادات هذا القطاع للنهوض بواقعه الاقتصادي الذي تراجع كثيراً مقارنة بدول الجوار خلال العقود الثلاثة الماضية إذ حالت الظروف الامنية والسياسية من تحقيق تطور في الحقول النفطية وزيادة الانتاج فضلاً عن ذلك فان الظروف التي مر بها العراق في عام 2014 من حرب على الارهاب ادت الى تعاظم اهمية الايرادات لتمكين الحكومة العراقية من الانفاق العسكري المتزايد لردع الارهاب فضلاً عن بقية التحديات التي تم توضيحها في المبحث السابق التي واجهتها السياسية النفطية بعد الاحتلال وقد حاول المسؤولون

عن السياسية النفطية عام 2006 تحديد ثلاثة انواع من الاهداف (قصير ومتوسطة وطويلة الامد) وكما يأتي: (الشرع واخرون، ٢٠١٨: ١٤٩).

فيما يتعلق بالأهداف قصيرة الامد (2006-2007):

١. تأهيل وتطوير الحقول النفطية ومنشآت الانتاج لتحقيق الاهداف الانتاجية.
٢. العمل على تلبية الاحتياجات النفطية المحلية من الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية.
٣. تحسين مستوى حماية الانابيب والمنشآت النفطية.

أما الأهداف متوسطة الامد (2007-2010):

١. زيادة طاقة الانتاج والتصدير.
٢. تحقيق زيادة ملموسة في الاحتياطات المثبتة من النفط والغاز.
٣. تعظيم استثمار الغاز والمباشرة في تصديره.

في حين أن الاهداف طويلة الامد (2011) فما فوق:

١. ان يكون العراق منتجاً ومصدراً رئيسياً للنفط على المستوى العالمي.
٢. ان يصبح العراق مصدراً للغاز.
٣. ايجاد صناعة نفطية حديثة وديناميكية.

وقد حاولت وزارة النفط التعاقد مع الشركات الاجنبية بعقود قصيرة الامد وفقاً لعقود الخدمة لغرض استثمار قطاع النفط والغاز وتطويره ومن اهم العقود التي ابرمتها الوزارة للمدة (2005-2007) ما يأتي: (الشرع واخرون، ٢٠١٨: ١٥٢).

١. مذكرة تفاهم بين وزارة النفط وشركة جولف ستاندر لجمع الغاز المصاحب لإنتاج النفط في الجنوب.
٢. عقد مع مجموعة شركات تضم (انا داركوا الامريكية وفيتول السويسرية ودوم الاماراتية) لتنفيذ دراسة لحقلي حبة واللحيس.
٣. مذكرة تفاهم مع شركة شل لتقديم الدعم الفني لدراسة حقل كركوك.
٤. عقد مع شركة BB البريطانية لتحليل معطيات حقل الرميلة.
٥. عقد مع شركة D.N.O النرويجيه للاستكشاف في شمال العراق.
٦. عقد مع شركة ايسيل لتنفيذ دراسة لحقلي الرميلة وكركوك.

وقد قامت وزارة النفط بتأسيس دائرة متخصصة في وضع نماذج العقود وادارة التفاوض والاجراءات المتعلقة بتطوير الحقول النفطية والغازية ثم تم تأسيس دائرة العقود والتراخيص البترولية لغرض اختيار السياسية النفطية الملائمة التي تحقق الاهداف المحددة.

ان عدم توفر المناخ الاستثماري المناسب والاضطرابات الامنية والسياسية المتواصلة اتجه المسؤولون في دائرة العقود والتراخيص لأعداد ثلاث صيغ للعقود هي: (الشرع، ٢٠١٨: ١٥٣) تأهيل وزيادة الانتاج من الحقول المنتجة، واخرى لتطوير الحقول الغازية المكتشفة وغير المنتجة وثالثة لتطوير حقول مكتشفة غير منتجة نفطية كانت ام غازية.

ثانياً. عقود جولات التراخيص: ان تراجع البنى التحتية للقطاع النفطي وصعوبة توفير الاموال اللازمة والامكانات الفنية لاسيما ان كثير من الكوادر الفنية المتمرسة في هذا القطاع قد غادرت العراق بسبب الظروف المعروفة التي مر بها العراق جعل الحكومة العراقية تلجأ الى الاستعانة بالشركات الاجنبية وخوض جولات التراخيص لتطوير الحقول النفطية لا سيما ومن هذه الحقول

بدأت بالإنتاج التجاري منذ ثلاثينات القرن الماضي وبشكل غير علمي اذ لم يتم اخذ معامل الاستخلاص بعين الاعتبار اي لم يراعى كمية النفط القابل للاستخراج نسبة الى كمية الاحتياطيات المؤكدة في الحقل اذ ان كميات الانتاج كانت في أحسن الحالات لا تتجاوز نسبة 25% ففي حالة وجود كمية نفط تقدر بـ 100 مليون برميل في الحقل فان كمية الانتاج منه لا تتجاوز في احسن الاحوال 25 مليون برميل ويترك ما يقرب 75 مليون برميل في الارض (القاسم، ٢٠٠٩: ٢٤) في حين ارتفعت نسبة الاستخلاص الى اكثر من 50% بسبب الاستخدام التكنلوجيا الحديثة بعد ان ادى عدم تطوير الحقول النفطية وخاصة حقول الرميلة وكركوك والزبير التي تناقصت كميات انتاجها بشكل كبير خلال العقدين الماضيين وقد الزمت العقود ضمن جولات التراخيص النفطية الشركات الاجنبية باستخدام التكنلوجيا الحديثة وتقديم خطط اولية تصاحب عملية البدء في العمل ومن ثم تقديم خطط تطوير الحقول طويلة المدى (الشرع، ٢٠١٨: ١٥٦) وقد نفذت وزارة النفط العراقية اربع جولات تراخيص لغاية عام 2018 وسنحاول تقديم اهم ما تضمنه هذه الجولات وبشكل مختصر.

جولة التراخيص الاولى: طرحت وزارة النفط في هذه الجولة مجموعة عقود نفطية لتطوير ستة حقول بمشاركة 32 شركة عالمية تمثل 18 بلداً في مزاد علني وتعد هذه الحقول من الحقول الكبيرة اذ يقدر الاحتياطي المثبت لها بأكثر من 50% اجمالي الاحتياطي النفطي العراقي وتنتج اكثر من 85% من نفط العراق وقد اعلن عن هذه الجولة في 29/6/2009 (الشرع، ٢٠١٨: ١٥٩) وشملت كل من الحقول النفطية الاتية (الرملية الجنوبية والشمالية والزبير وغرب القرنة وحقول ميسان وكركوك باي حسن والمنصورية وعكاز) اضافة الى حقل الاحدب الذي تم التعاقد مع شركة صينيه على تطويره وفق النموذج الجديد الذي اعدته دائرة العقود والتراخيص بمثابة تعديل شروط التعاقد مع هذه الشركة وليس تعاقد جديد. وقد تميزت جولة التراخيص الاولى بما يأتي:

١. الحقول المطروحة ضمن هذه الجولة هي حقول منتجة.
٢. المقاول غير مسؤول عن انتاج الغاز المصاحب.
٣. يستحق المقاول اجور الخدمة بدا من تحقيق 10% زيادة في الانتاج عن الانتاج الاساس الذي يتم تحديده عند استلام المقاول للحقل (انتاج الحقل بالجهد الوطني يوم استلام الحقل).
٤. ألزمت العقود جميع الشركات بتخصيص مبالغ مقطوعة غير مستردة لتدريب ورفع مهارة الكوادر العراقية.
٥. تم تحديد فترة سبع سنوات كحد اقصى للوصول الى انتاج الذروة المحدد في العقد على ان يستمر الانتاج لمدة لا يقل عن 13 عام.
٦. إلزام المقاول بالعمل على تحسين واقع المجتمعات المحلية في مناطق الإنتاج.

جولة التراخيص الثانية: بعد اتمام جولة التراخيص الأولى تمت الدعوة لجولة التراخيص الثانية التي عقدت في كانون الاول 2009 والتي كانت أبرز ملامحها ما يأتي: (الشرع واخرون، ٢٠١٨: ١٦٧):

١. الحقول المطروحة في الجولة التراخيص الثانية هي حقول بكر تم اكتشافها ولم يتم استخراج النفط منها او استخراج غير تجاري.
٢. تم اضافة فقرة خاصة تلزم المقاول بإنتاج الغاز المصاحب.
٣. يستحق المقاول اجور الخدمة على كل برميل منتج بدءاً من اول برميل انتاج على ان يسددها الجانب العراقي عند تحقيق الانتاج التجاري الاول.

٤. كل الشركات خاضعة لقانون الضرائب رقم 19 لعام 2010 والزامها بدفع 35% من قيمة الارباح المتحققة (اجور الخدمة) لها نتيجة عملها في العراق للدولة العراقية.

لقد تم الموافقة على انتاج 7.025 مليون برميل في اليوم بعد مرور 7 سنوات من تاريخ عقد الجولة الاولى وبما يمثل 232.02% نسبة الى ما طلبته الحكومة العراقية من كميات انتاج لحقول جولة التراخيص الاولى و4.65 مليون برميل بعد مرور 7 سنوات من تاريخ توقيع عقود الجولة و بما يمثل 240.7% تقريبا نسبة الى ما طلبته الحكومة العراقية من كميات انتاج لحقول جولة التراخيص الثانية وهذا يعني ان الجانب العراقي وافق على كميات الانتاج التي قدمتها الشركات (التي كانت تمثل ضعف الكميات التي حددها العراق كسقف انتاجي يرغب بالوصول اليه عندما خطط لأطلاق جولات التراخيص) وبالتالي يعني ان كميات انتاج الذروة التي تم توقيع عقود الجولتين الاولى والثانية بموجبها تصل الى 11.790 مليون برميل يوميا وعند اضافة الانتاج بجهود وطنية سيصل الانتاج الكلي الى ما يقارب (13) مليون برميل يوميا (باستثناء انتاج حقول كردستان) ومن المفترض استمرارها لفترة تقرب 10 سنوات ووفقا للعقود توجب الوصول الى انتاج الذروة بمدة لا تتجاوز 7 سنوات (الشرع واخرون، ٢٠١٨: ١٧٢) وهذا يعني الوصول الى هذا الإنتاج خلال 2017 لان كل العقود التي ابرمت كانت خلال او قبل عام 2010 ولكن لم يتم الوصول إلى هذا الانتاج بحلول عام 2017 ليس بسبب عدم قدرة الشركات او الحقول العراقية على انتاج هذه الكمية بل لأسباب اخرى تتعلق بعدم توفر البنى التحتية والبيئة السياسية والامنية والاجتماعية فضلاً عن عدم توفر القدرة الاستيعابية للإنتاج سواء من خلال التصدير او الصناعات التحويلية المحلية.

جولة التراخيص الثالثة: قامت وزارة النفط بالإعلان عن جولة التراخيص الثالثة بتاريخ 2010/10/20 (الشرع واخرون، ٢٠١٨: ١٠٩) واهم ما ميزها عن الجولتين السابقتين الاتي:

١. شملت حقول غازية بهدف زيادة اكتشاف وتطوير هذه الحقول.
٢. شهدت اعناء الشركات من رسوم توقيع العقود.
٣. تم تقليص اجور التدريب والتطوير بشكل ملحوظ.
٤. لم تنج الوزارة (وزارة النفط) سوى بالتعاقد على 3 حقول من الحقول التي تم عرضها ضمن هذه الجولة (السيبية، المنصورية، عكاز).

جولة التراخيص الرابعة (الراوي، ٢٠١٦: ١١١): أطلقت هذه الجولة لتشمل 12 رقعة جغرافية في مناطق متفرقة من العراق وتهدف الى تحقيق زيادة في حجم الاحتياطي من النفط والغاز في مناطق جديدة لم يتم الاستكشاف فيها ولهم ما يميزها عن الجولات الثلاث السابقة مأ يأتي:

١. تقسم مدة العقد الى قسمين هما مدة الاستكشاف وامدها 5 سنوات و25 سنة لعقود انتاج النفط 35 سنة لعقود انتاج الغاز.
٢. لم تتضمن اشراك شريك وطني في العقود.
٣. الغاز الجاف يكون منتج مخصص للتصدير.
٤. إلزام الشركات بتسليم 80% من الغاز المنتج واستخدام 20% في العمليات الانتاجية مجاناً.

ويمكن ان نحدد عدد من الايجابيات والسلبيات التي تتعلق بانتاج مثل هذه الكميات الكبيرة من النفط الخام وكما يأتي:

الايجابيات:

١. في حالة تحقق سقف انتاجي بحدود 13 مليون برميل يومياً سيحصل العراق على ايرادات كبيرة هو بأمس الحاجة اليها لدعم جهود التنمية المتعثرة بشكل واضح منذ عقود.
٢. وصول قدرات العراق الانتاجية للمستوى المذكور في الفقرة السابقة سيسهم في جعله مؤثراً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية على مستوى اسواق النفط.
٣. اثبتت تجارب العراق السابقة خاصة في عقد السبعينات نجاح هذه التجربة إذ طورت شركات برازيلية الاحتياطي العراقي وقفزت بمعدلاته بشكل واضح (الراوي، ٢٠١٦: ١١٥) ومن خلال عقود الخدمة.

السلبيات:

١. ركزت العقود على كمية الانتاج دون الاشارة إلى نوعية النفط (حجم الماء المخلوط به) والذي يتوجب انتاجة API مما يمنح الفرصة للشركات لحساب كمية دون النوعية.
٢. ان ضعف امكانية الصناعات التحويلية من مصافي وصناعات بتروكيمياوية تستخدم النفط الخام كسلعة وسيطة يمكن ان تخلق القيمة المضافة للنفط سيؤدي الى تخصص الجزء الاكبر من انتاج النفط الخام للصادرات مما يعني استنزاف المورد النفطي بشكل غير اعتيادي.
٣. موقف أعضاء منظمة اوبك من العراق حول هذه الكميات الهائلة من الأنتاج في المدة الزمنية والتي لا تقل عن 13 عام بعد السنوات السبع الاولى لما لتلك الكميات من اثار سلبية على سعر النفط الخام.
٤. ان عرض الكميات الكبيرة من الانتاج النفطي خلال جولتي التراخيص سيسهم في زيادة المعروض من النفط الخام في الاسواق العالمية وسيؤدي الى خفض اسعاره في السوق العالمية فيخسر العراق من فائض الانتاج (بيع كميات كبيرة باسعار اقل).
٥. ان انتاج كميات كبيرة من النفط بهذه الفترة الزمنية يشير الى عدم مراعاة حقوق الأجيال القادمة بالثروات الاستخراجية الناضبة.

بعد ابرام العراق للعقود وفقا لكميات انتاج الذروة تولدت الكثير الضغوط الدولية على العراق من جهات متعددة مثل منظمة اوبك والبنك الدولي لحث العراق بالعدول عن هذا الهدف الانتاجي فتم وضع سيناريوهات للسقف الانتاجي المستهدف حيث يمثل السيناريو الاول الوصول الى كمية الانتاج 13 مليون ب.م في عام 2017، والسيناريو الثاني الوصول الى كمية انتاج 9 مليون ب.ي في عام 2020، والسيناريو الثالث وهو الوصول الى كمية انتاج 6 مليون ب.ي في عام 2025 لذا لجأت الحكومة العراقية الى التفاوض في بدء عام 2014 لتخفيض سقوف انتاج الذروة لبعض الحقول التي تم التعاقد عليها مما اتاح المجال للشركات للمطالبة بتعويضات وتم بالفعل منح بعض الشركات تمديد 5 سنوات على مدة العقد لتصبح 30 عام وتم الوصول بعد التعديل الذي تم على كميات الذروة للعقود ضمن جولة التراخيص الاولى الى 5.200 مليون ب.ي الى كمية انتاج 9 مليون ب.ي، اما فيما يخص عقود الجولة الثانية فقد تم التوصيل الى كمية انتاج ذورة بعد المفاوضات تساوي 3.230 مليون ب.ي وبما يعادل 63.1% تقريبا الى ما طلبته الحكومة العراقية عند اطلاق الجولة الثانية (٨) (الشرع واخرون، ٢٠١٨: ١٧٦).

ثالثاً. دور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003: يؤدي قطاع النفط في العراق دوراً مهماً في الاقتصاد إذ يسهم في توليد الناتج الاجمالي بما لا يقل عن 50% بالاسعار الجارية لعام

2014 وما يقارب من 46% من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة وفي تحقيق ما يزيد عن 90% من تمويل الموازنة العامة. قد حقق الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة 2010-2013 إذ بلغ في عام 2013 (268060) ترليون دينار محققاً نسبة زيادة سنوية قدرها 9.3% مقارنة بعام 2012 إذ سجل 245186 ترليون دينار وبواقع معدل مركب قدره 17% للمدة المذكورة (وزارة التخطيط، ٢٠٠٩) كان لمساهمة القطاع النفطي الحصة الاكبر فيها.

لقد تعرض الاقتصاد العراقي في عام 2014 إلى صدمتين اثرتا بشكل كبير على كافة المؤشرات الاقتصادية الأولى انخفاض معدلات اسعار النفط الخام من 102.3 دولار للبرميل في عام 2013 إلى 91.6 دولار للبرميل عام 2014 أي بمعدل انخفاض (10.5%) في حين ارتفعت كميات النفط الخام المصدرة بمعدل 5.3 % لنفس المدة وهذا معناه ان نسبة الارتفاع في كمية النفط الخام المصدر اقل من نسبة الانخفاض في اسعاره مما أثر بشكل كبير على ميزانية الدولة. اما الصدمة الثانية فهي تدهور الاوضاع الامنية منذ شهر حزيران 2014 إذ سقطت ثلاث محافظات في ايدي الجماعات الارهابية وتوقفت الانشطة الاقتصادية بشكل كامل فضلاً عن ذلك فقد تأثرت المنافذ الحدودية للمحافظات الثلاث وتوقفت عن العمل وتحملت الدولة تكاليف عالية بسبب الحرب مع الارهاب مما أنهك ميزانية الحكومة. كل هذه الاسباب ادت إلى انخفاض المؤشرات الاقتصادية انخفاضاً واضحاً في عام 2014 عن سنة 2013 إذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية 258.9 ترليون دينار عام 2014 اي بما يعادل 222.0 مليار دولار محققاً انخفاضاً بلغت نسبة 5.4 مقارنة بعام 2013 (الشرع واخرون، ٢٠١٨: ١١٨).

اما بعد عام 2014 فقد حقق قطاع النفط الخام زيادة واضحة في الانتاج بمعدله اليومي إذ وصل إلى 3.591 مليون برميل يومياً في حزيران 2015 وبنسبة زيادة قدرها 22% تقريباً عن نيسان 2012 إذ كان الانتاج 2.942 مليون وهذا النمو الايجابي في انتاج النفط يفترض ان يمكن الحكومة العراقية من زيادة استثماراتها وتعزيز ميزان المدفوعات وتلبية احتياجات الاستيرادات إلى جانب الاستهلاك المحلي وبذلك يعد المحرك الاساس للاقتصاد الكلي ويوضح الجدول ادناه بعض المؤشرات لقطاع النفط والغاز للعام 2015.

الجدول (٢): عدد من المؤشرات الاقتصادية لقطاع النفط لسنة 2015

الاحتياطات النفطية المثبتة	1430.69 مليار برميل
الاحتياطات النفطية غير المثبتة	215 مليار برميل
انتاج النفط/حزيران 2015	3.591 مليون ب.ي
الانتاج المستهدف 2020	9مليون ب.ي
صادرات النفط/نيسان 2015	3.187 مليون ب.ي

المصدر: بيانات وزارة النفط على موقعها الالكتروني: https:/www.oilgoc.iq

يتبين لنا التخبط في السياسة النفطية للعراق من خلال عدم وضع خطة انتاجيه واضحة وثابتة ولها رؤية محددة اذ تم تغير السقوف الانتاجية وتقليل كميات الذرورة التي تم التوقيع عليها. لقد استمرت هيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي في العراق في المرحلة التي اعقبت القضاء على الارهاب ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من استثمار عوائد النفط في دعم قطاعي الصناعة والزراعة وكما هو موضح في الجدول (٣).

الجدول (٣): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية % للمدة 2015-2019.

السنة	نسبة القطاع النفطي من الناتج المحلي الاجمالي% (1)	نسبة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي% (2)	نسبة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي% (3)
2015	33.7	2.2	4.2
2016	34.4	2.3	4.0
2017	39.5	2.6	2.9
2018	47.1	1.8	2.0
2019	45.5	1.9	2.1

البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي سنوات متعددة.

يتضح من الجدول (٣) انخفاض نسبة قطاعي الصناعة والزراعة بتكوين الناتج المحلي الاجمالي إذ لم تتجاوز 2.6، 4.2 وعلى التوالي والسبب في ذلك فشل الحكومة العراقية في توظيف الواردات المالية النفطية في دعم القطاعات السلعية الرئيسة وبالتالي خسارة القيمة المضافة وخاصة في القطاع الصناعي واستمرار هيمنة القطاع النفطي بشكله الخام في الناتج المحلي الاجمالي إذ وصلت نسبة مساهمته في الناتج المذكور في عام 2019 الى 45.5.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية للسياسة النفطية في العراق

لصياغة رؤية مناسبة لخلق سياسية نفطية فاعلة ينبغي الاطلاع على الخيارات المطروحة والتي يمكن حصرها باربعة خيارات رئيسة سنحاول توضيحها بشكل مختصر:

الخيار الاول: الخصخصة الكاملة: ويتمثل بايقاف سيطرة الدولة على الثروات النفطية وتحريرها من سيطرة الدولة ودعوه شركات النفط الاجنبية والمؤسسات الاستثمارية إلى العمل بشكل أو آخر على استلام مسؤولية الإدارة والانتاج وتطوير الطاقة الانتاجية في الصناعة الاستخراجية (الجلبي، ٢٠٠٥: ١٦٥).

ويدعي مؤيدي هذا التوجه انه يسهم في جذب رآس المال الاجنبي الذي يحتاجه القطاع النفطي وبدعم الولايات المتحدة الامريكية والمنظمات الدولية ومشاركتها في تقديم التكنلوجيا الحديثة والخبرات الفنية اللازمة.

الخيار الثاني: تجربة الاسكا الذي يقترح توزيع الثروة النفطية وبعض عوائده على الشعب العراقي الذي يصبح صاحب أسهم في الثروة النفطية إذ سينقل العراق الى مجتمع من حملة الاسهم يمول حكومته من خلال دفع الضرائب على الدخل والاسهم ويجعلها مسؤولة امامه فتتحول الربحية الريعية إلى الريعية الشعبية.

الخيار الثالث: التجربة النرويجية ان هذه التجربة تقوم على أنموذج صندوق النفط الذي تديره مؤسسة فرعية تابعة للبنك المركزي النرويجي، ويتم فصل بين ايرادات النفط والايرادات والنفقات العامة غير النفطية. ويعد الصندوق اداة شفافة تسمح للحكومة والشعب بالاطلاع الدائم على حجم العجز غير النفطي وعلى المبالغ المقترضة او المعاد توظيفها في حالة الفائض المتحقق في الموازنة العامة. ويدعوا أنصار هذا الخيار إلى وجوب ان تكون ادارة الصرف من اموال الصندوق مستقلة عن الحكومة فيما يقترح آخرون ان تعمل السلطات النفطية على التقليل من تعرض البلد

لمخاطر تقلب اسعار النفط من خلال صيغ لتحويل عواقب التقلبات على عاتق شركات النفط المتعاقد معها (الزبيدي، ٢٠١٣: ١٢٤).

الخيار الرابع: اخضاع تخصيص ايرادات النفط للسلطة التشريعية بدلاً من السلطة التنفيذية للحد من التفرد الحكومي بالايرادات المالية الناشئة عن الاستقلال المالي الذي تصنعه ايرادات النفط للحكومة.

الرؤية الموضوعية حول الخيارات الاربعة السابقة:

١. **خيار الخصخصة:** ان اعطاء دور أكبر للقطاع الخاص يتطلب تقوية فاعلة لاجهزة الرقابة والتفتيش بعد الفوضى السائدة في السنوات الاخيرة، فضلاً عن ان القطاع الخاص العراقي يمكن ان يكون في نشاطه ضرراً بالمصلحة الوطنية عبر التحالف مع راس المال الاجنبي.
٢. **التجربة النرويجية او تجربة الاسكا:** أن حالة العراق مختلفة كلياً عن الاسكا والنرويج من حيث الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لذلك يحتاج العراق إلى سنوات تعقب استقراره السياسي والاقتصادي والعمل على نهج متدرج يهدف إلى الوصول لافضل النتائج وبناء مؤسسات تتمتع بالعقلانية فقد بنت كل من النرويج والاسكا مؤسسات الدولة الرصينة قبل أكتشاف وأستثمار النفط فضلاً عن ذلك فأن التوزيع المباشر لأموال النفط قد يؤدي الى تآثيرا سلبية على الاقتصاد القومي مثل زيادة معدلات الاستهلاك وتخفيض معدلات الادخارات في ظل قصور الناتج المحلي الاجمالي.
٣. **الخيار الرابع:** من الممكن ان يكون هذا الخيار متضمناً للعديد من السلبيات في طل عدم كفاءة وخبرة البرلمان وخضوعه لاغراض حزبية وشخصية ومحاولة أستثمار الايرادات النفطية لدعم النفوذ.

لقد تبين لنا من استعراض الخيارات المذكورة وجوب أن يختط العراق سياسة نفطية واقعية تراعي مصلحته بالدرجة الاولى وفقاً للظروف الموضوعية المحيطة به إذ ان النفط القوة الاقتصادية الرئيسة في العراق إذ يمثل اداة تمويل اعادة الاعمار والمشاريع التنموية وتعد الظروف الحالية الحكومة العراقية وضع استراتيجية لتطوير الصناع النفطية إذ يؤدي تركيز العراق على اعادة اعمار البلاد إلى زيادة نصيبه من الصادرات النفطية لكنه لن يكن قادراً على تحقيق زيادة مهمة في الانتاج مستقبلاً وبناءاً على ذلك لابد من وضع سياسة نفطية وطنية يمكن من خلالها حشد الجهود والموارد وضمن اطارين الاول هو قصير الاجل والآخر طويل الاجل إذ يهدف الاول الذي يمكن ان يستمر 5 سنوات إلى تعبئة الموارد المالية والاقتصادية والبشرية ووفقاً لبرنامج يحاول بكل قوة اعادة الاعمار والابقاء بالتزامات العراقية الخارجية مستفياداً من الاستثمارات الاجنبية والمساعدات الخارجية لتأمين الموارد المالية وتوجيهها حصراً لعملية اعادة الاعمار الاقتصادي الداخلي لتجديد البناء الذاتي للاقتصاد العراقي.

اما الإطار الثاني للسياسة النفطية فيتوجه نحو تصحيح بنية الناتج المحلي الاجمالي وبناء اقتصاد متوازن يتجه نحو الانتاج المادي والخدمي للاقتصاد العراقي والعمل على تقليص الاعتماد على الموارد النفطية والتركيز على منتجة الموارد الاقتصادية والمالية البديلة وتوجيه الموارد النفطية لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية حصراً وعدم الانجرار وراء التخصيصات الجانبية في مجالات تنحصر في تحقيق اهداف سياسية ومناطقية.

كذلك نرى من الضروري جداً التركيز على انشاء صندوق العراق السيادي وتطوير صندوق تنمية العراق يستوعب اهداف التنمية والاستقرار والادخار والاستثمار الذي ينبغي ان يكون صندوقاً تنموياً استقرارياً بما يضمن استخدام وتوظيف عوائد النفط بصورة كفوءة بحيث تخصص نسبة ثابتة من الايرادات النفطية إلى الصندوق ليعاد استثماره في الاقتصاد العراقي بعيداً عن آليات الانفاق الحكومي التقليدي.

ان انشاء الصناديق السيادية توجه اليها الفوائض المالية لاستثمارها خارجياً وفق آلية مقترحة تتمثل بتوجيه نسبة 30% من اجمالي الايرادات النفطية الى الموازنة العامة، اما النسبة المتبقية فتخصص لصندوق العراق السيادي الذي سيعيد استثمارها في مشاريع البنى التحتية والاستثمارات الانتاجية ليقوم بدور المستثمر الخارجي وفق أعتبارات الكفاءة بعيداً عن اطر الموازنة العامة، ورغم أن هذه النسبة غير ممكنة في الوقت الحاضر 70% كما تم في تجارب بعض الدول إذ يمكن أن تخفض الى 50 أو 40% مع سياسات أقتصادية مرافقة أهمها تفعيل دور القطاع الخاص لاستيعاب العمالة وتقليل التشغيل في القطاع العام لضغط النفقات التشغيلية.

فضلاً عن ذلك يمكن أن يستعين القطاع النفطي بالقطاع الخاص المحلي للمشاركة في عقود الخدمة والأستفادة من الموارد البشرية الفنية في هذا المجال وكذلك العمل على بناء منظومة خزن ونقل تتوائم مع الانتاج النفطي الجديد نتيجة عقود التراخيص والتأكيد على رسم السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي بشكل متناغم مع السياسات المرسومة على مستوى القطاع النفطي وتكون أحداهما مكملة للأخرى، كما ينبغي أن يتبنى العراق تطبيق دليل المشتريات العالمي والمعايير العالمية للعطاءات والمناقصات من أجل دعم شفافية وتنافسية عمليات الشراء والمناقصات الحكومية

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات:

١. ادت الظروف التي تعرضت لها الصناعة الاستخراجية في العراق الى تقادم وتدمير مستلزماتها مما ادى الى فقدان قدرتها على زيادة الانتاج والتطوير التي تتناسب مع الاحتياطي النفطي للعراق.
٢. رغم الواردات النفطية الهائلة التي حصل عليها العراق طيلة السنوات السابقة لم تشهد البنى التحتية بشكل عام أعادة أعمار، والسبب الرئيس هو سوء أدارة المال العام فضلاً عن ضعف الاجهزة الرقابية.
٣. ان اعادة تأهيل وتطوير الصناع النفطية اجبر الحكومة العراقية اللجوء الى جولات التراخيص النفطية الممنوحة للشركات الاجنبية مما افرز سلبيات كثيرة.
٤. انعكست الظروف الداخلية والخارجية على اليات الانتاج المتفق عليه مع الشركات الاجنية في جولات التراخيص النفطية وبالتالي اصبحت السياسة النفطية تتسم بعدم الثبات فنجم عن ذلك تلكؤ كبير في اعاده اعمار وتطوير القطاع النفطي.

ثانياً. التوصيات:

١. ترشيد انتاج النفط العراقي ضمن الحدود التي تسهم في الحفاظ على ديمومة هذا المورد الطبيعي.
٢. تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع النفطي وان تكون هناك نصوص قانونية واضحة حول المبادىء الرئيسة لضبط احكام العقود النفطية بما يضمن مصلحة العراق بشكل كامل.

٣. وضع استراتجية لتطوير عمل الشركات النفطية الوطنية والعمل على تحسين كفاءة الاداء في عمل الهيئات الفنية والادارية.
٤. منح قنوات للتعاون الفني مع شركات النفط الوطنية في الدول المجاورة خاصة الكويت وإيران والحوار البناء بشأن الحقول المشتركة.
٥. اجتذاب الاستثمار الاجنبي لتوفير رؤوس الاموال والخبرات الفنية لتطوير وتأهيل قطاع النفط على اساس تجنب ابرام عقود مشاركة الانتاج واعتماد صيغ اقل تكلفة واقل ضرراً.
٦. محاربة الفساد المتفشي في قطاع النفط والذي باتت تديره شبكات خطيرة لذا ينبغي الضرب بيد من حديد من قبل الحكومة والا يبقى القطاع النفطي يتعرض للسرقة وضياع وتبديد مستمر للثروة النفطية.
٧. العمل على تحسين موقع العراق داخل اوبك وتعزيز تعاونه مع اعضائها بما يمكنه من استعادة حصته دون الدخول في صراعات جانبية تهدد المنظمة واستقرار الاسعار.

المصادر:

١. حسن لطيف الزبيدي. ثلاثية النفط والتنمية في العراق، مركز العراق للدراسات ط١ بغداد ٢٠١٣.
٢. عبدالجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي النفط، الاختلاف الهيكلي، البطالة، مركز العراق للدراسات، بغداد ٢٠٠٨.
٣. حسن لطيف الزبيدي واخرون، النفط العراقي، السياسة النفطية في العراق والمنطقة العربية في ظل الاحتلال الأمريكي، رؤية مستقبلية، بغداد، ط١، ٢٠٠٧.
٤. رحيم كاظم الشرع وعلي نعمة، الاستثمارات النفطية في العراق، عقود التراخيص وعقود الشراكة، مكتبة السنهوري، بيروت ٢٠١٨.
٥. عصام الجلبي، صناعه النفط والسياسة النفطية في العراق، برنامج المستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥.
٦. فاروق القاسم، النموذج النرويجي، اداره المصادر البترولية المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ٢٠١٠.
٧. صالح ياسر، قطاع النفط بين الخصخصة وخيارات أخرى، مجله الثقافة الجديدة العدد ٣٠٩، دمشق ٢٠٠٣.
٨. وزارة النفط http:www.oilgov.com.
٩. أحمد عمر الراوي اقتصاديات النفط والغاز العراقي، مسارات النجاح والاخفاق، دار العظماء دمشق ٢٠١٦.
١٠. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٩-٢٠١٤.
١١. احمد رجب، دور النفط في الاسواق العالمية من موقع الانترنت www.althakfaaljadeda.com.
١٢. تقارير البنك المركزي للأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٧، ٢٠٢٠.